

Distr.: General
21 September 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة الصادرة عن الائتلاف الوطني لقوى الثورة
والمعارضة السورية (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماثيو رايكروفت



الرجاء إعادة استعمال الورق

240915 240915 15-15972 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

باسم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، أود أن أوجه انتباهكم، ببالحجز، إلى تزايد الخسائر الناجمة عن النزاع السوري وتأثيره في أزمة اللاجئين العالمية. ففي حين تعمل الدول الأعضاء على وقف التدفق الجماعي من سورية، فإن من الأهمية البالغة أن يتخذ مجلس الأمن إجراءات شاملة لا بد منها لحل الأزمة المستمرة في سورية ويعجل بعمله على توفير الحماية للمدنيين الذين هم في أمس الحاجة إليها، سواء داخل سورية أو خارجها.

ومنذ نشوب الأزمة السورية، دأبت الأمم المتحدة ووكالاتها التنفيذية، التي تتصرف بموجب الولاية المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤)، على تقديم مساعدة منقذة للأرواح إلى ملايين السوريين المحتاجين إليها. غير أن هذه الجهود، للأسف، لم تفلح في حل الكارثة الإنسانية داخل سورية أو وقف تدفق السوريين الفارين باستماتة من دائرة العنف. بل إن الرعايا السوريين، على العكس من ذلك، يُقتلون ويتعرضون للتجويب ويُقصفون بالبراميل المتفجرة بأعداد قياسية.

ومما يشكل صلب الأزمة المتفاقمة اشتداد شعور النظام السوري باليأس وتزايد اعتماده على الأسلحة الجوية العشوائية. فمنذ بداية الانتفاضة السورية في عام ٢٠١١، زاد النظام السوري باطراد من وتيرة استخدامه القصف الجوي والبراميل المتفجرة، حتى أصبح القصف بالقنابل اليوم يشكل العامل الرئيسي وراء مقتل المدنيين في سورية، حيث تسبب في ما بين ٥٠ و ٦٥ في المائة من مجموع وفيات المدنيين في عام ٢٠١٥، بناءً على بيانات جمعها مركز توثيق الانتهاكات في سورية.

وقد حوّل ظهور القصف الجوي العشوائي، السلاح المفضل للنظام السوري، الحياة اليومية في سورية إلى كابوس. فالقصف الجوي، إضافةً إلى تسببه في مقتل أكثر من ١٨ ٠٠٠ مدني، جعل الحياة في المناطق السكنية لا تُطاق. فقد أُلقيت البراميل المتفجرة على المنازل والأسواق والمدارس والمرافق الطبية وأماكن العبادة فيها فدمّرتها عن آخرها. وفي ريف دمشق والغوطة الشرقية وإدلب وحلب ودير الزور، دُمّرت بلدات وقرى ومدن في معظمها، بينما بات الذين ما زالوا يعيشون داخلها يعلمون أنهم قد يتعرضون للقصف في أي وقت ومكان دون سابق إنذار ودون أن يواجه الجناة عواقب ذلك.

وعلى نحو ما ذكره الأمين العام في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، فإن "الأشخاص الذين يواجهون خطر البراميل المتفجرة والأعمال الوحشية في بلدهم سيواصلون البحث عن

سبل الحياة في بلد آخر". فالتدفق الجماعي، بالنسبة لملايين السوريين، ليس خياراً؛ بل سبيلهم الوحيد للبقاء. ونتيجة لذلك، فرّ حتى الآن أكثر من ٤,٢ ملايين سوري من بلدهم. ووجدت أغليبتهم الساحقة ملاذاً في المنطقة، ولكن البلدان المجاورة لسورية لم تعد قادرة على التكيف مع الموقف. ونظراً لتزايد الضغط على لبنان والأردن وتركيا بفعل ذلك، أصبح العديد من السوريين يرون في أوروبا الآن أملهم الوحيد.

غير أن الكثير من دول أوروبا تقاعس عن إبداء التعامل الأساسي اللائق الذي يستحقه اللاجئون السوريون ويقتضيه القانون الدولي المتعلق باللاجئين، بما فيه اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. ولئن كانت ألمانيا قد أبدت قيادة عظيمة في تحديد ما ينم عن روح المسؤولية من الإجراءات اللازم اتخاذها إزاء اللاجئين، فإن بلداناً قليلة جداً حدث حدودها. فهنغاريا، إضافةً إلى إقامتها سياجاً على امتداد حدودها مع صربيا، شهدت قيام أفراد شرطتها الخاصة بمكافحة الشغب بالاعتداء على اللاجئين الأبرياء بالمهرات وخراطيم المياه والغاز المسيل للدموع. وفي جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، رمت الشرطة اللاجئين بالقنابل اليدوية الصاعقة لمنعهم من محاولة عبور الحدود إلى البلد قادمين من اليونان. وفي الجمهورية التشيكية، تم ترقيم اللاجئين وكأهم قطعان ماشية. وفي شتّى أنحاء جنوب أوروبا، يمارس المجرمون والمهربون أنشطتهم دون عقاب، حيث يعتدون على أكثر الفئات ضعفاً ويعمدون إلى استغلالها.

ولئن كانت للكثير من دول أوروبا تقاليد عريقة في توفير الملاذ الآمن للمحتاجين، فإن دولاً عديدة منها تتقاعس عن تمكين المحتاجين إلى الحماية من سبل الوصول إلى أراضيها بدون عوائق. وقد كانت نتيجة ذلك مروعة. ففي أوائل هذا الشهر، وصلت جثثاً شقيقين سوريين لم يتجاوز عمر الأول ٣ سنوات والآخر ٥ سنوات إلى السواحل التركية. وما هما إلا اثنين من آلاف السوريين الذين فقدوا أرواحهم فراراً من الأعمال الوحشية التي يتكبّدونها بسبب حكومة لم يختاروها وحرب لم تكن لهم يد في بدئها. وقد ورد نبأ وفاتهما بعد مُضي أيام قليلة فقط من العثور على ٧١ لاجئاً جثثاً هامدة في شاحنة متخلى عنها على طريق سيار في النمسا.

إن تزايد وتيرة وفاة اللاجئين السوريين على الأراضي الأوروبية يتطلب من مجلس الأمن رداً شاملاً. فالأزمة الدائرة في سورية لم تعد مشكلة سورية وحدها. فهي مشكلة عالمية تتطلب حلاً عالمياً يقع إيجاده، في المقام الأول، على عاتق أعضاء المجلس. وسعيًا إلى وقف تدفق السوريين الجماعي من بلدهم، فإن من الأهمية البالغة أن يعمل المجلس بسرعة على ما يلي:

- وضع خطة لاستقبال اللاجئين وتجهيز ملفاتهم وتوخي التعاطف في إعادة توطينهم بإنصاف؛
 - وضع خطط إقليمية لاستحداث طرق قانونية إلى أوروبا ووجهات أخرى بهدف عرقلة أنشطة المهربين المجرمين والحد من حالات الوفاة خلال الرحلة؛
 - جمع الأموال اللازمة لضمان توافر مزيد من الدعم الهيكلي للبلدان المجاورة حتى يتسنى لها تحسين تلبية احتياجات اللاجئين؛
 - القيام، قبل ذلك كله، بمعالجة الأسباب الجذرية لأزمة اللاجئين من خلال توفير الحماية داخل البلد للمدنيين السوريين عن طريق فرض منطقة يُحظر فيها الطيران لتهئية الظروف المواتية لعودتهم بأمان.
- وسيسهم فرض منطقة يُحظر فيها الطيران في وضع حد للسبب الرئيسي لوفيات المدنيين في جميع أنحاء سورية وإزالة العامل الرئيسي الذي يدفع باللاجئين إلى مغادرة بلدانهم باتجاه أوروبا ووجهات أخرى. وسيحرم المتطرفين من أداة تجنيد رئيسية، بإظهار أن المجتمع الدولي مستعد لحماية جميع المدنيين السوريين من الأذى وأنه يتخذ خطوات ملموسة لإنقاذ حياتهم. وسيجعل أيضا التسوية السياسية في سورية أكثر احتمالا بتغيير تقييم الحكومة السورية لساحة القتال. بمجرد أن تُحرم قواتها من أسلحتها الأكثر فتكا.
- وما زال إيجاد تسوية سياسية للنزاع يشكل الطموح الرئيسي الذي ينشده الائتلاف الوطني السوري. فنحن نواصل العمل مع المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية من أجل تنفيذ بيان جنيف. غير أننا نشعر ببالغ الجزع بسبب الإجراءات الأخيرة التي اتخذها الاتحاد الروسي، الذي زاد من دعمه العسكري لديكتاتورية الأسد، حيث قيل إنه زوّدها بقوات من مشاة البحرية ودبابات قتالية وقطع مدفعية ومعدات أخرى سُتستخدم بلا شك في تقديم المساعدة إلى آلة القتل التي لدى الأسد والتحريض عليها. فهذا التدخل غير المبرر الذي يقوم به عضو في مجلس الأمن يلوّح باستخدام حق النقض يقلل من احتمالات إيجاد تسوية سلمية للنزاع ويتنافى كليا مع إرادة الشعب السوري. ونحن بحاجة الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى إجراءات دولية تكفل الحماية للمدنيين، لا إلى تدخل متهور يزيد من أعمال القتل. وفي ظل اشتداد أزمة اللاجئين وخطر التطرف وتهديدهما للأمن العالمي، فإن المجلس يتحمل مسؤولية اتخاذ خطوات عملية وقابلة للتنفيذ لإنهاء هذا النزاع. فإذا كان المجلس عاجزا عن التصدي لأشد التهديدات الأمنية التي تواجه العالم اليوم، فسيتعين حينئذ أن تتصرف الدول الأعضاء من أجل تأكيد الالتزام بالقانون الدولي وحماية شعبنا.

(توقيع) نجيب الغضبان

الممثل الخاص لدى الأمم المتحدة